جامعة تكريت

كلية التربية للبنات

قسم علوم القران الكريم والتربية الإسلامية

منهج الامام ابو داوود السجستناني في سننه

الدراسات العليا/ الماجستير

الدراسات الاولية/ المرحلة الثانية

ا.د سعد محمود حسين

saad.mahmood.h@tu.edu.iq

٢٠٢٣-٢٠٢٤

أولاً- التعريف بأبي داود:

هو الحافظ سليمان بن الأشعث بن عمرو السجستاني، سمع من علماء مكة والكوفة وحلب وحمص ودمشق وبغداد ومصر من أشهر شيوخه: قتيبة بن سعيد وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين بدأ رحلته في طلب الحديث وعمره دون العشرين، وكان عالما بالحديث وعلله وفقهه، وكان على درجة عالية من الورع والصلاح، قال إبراهيم الحربي: ألين لأبي داود الحديث كما ألين لداوود عليه السلام الحديد

ثانيا - اهتمام أبي داود بأحاديث الأحكام

تعد سنن أبي داود من كتب السنة المهمة المشتملة على أحاديث الأحكام، وانتخب أبو داود أحاديث كتابه من ٥٠٠٠٠٠ حديث وقد بلغت أحاديثه ٤,٨٠٠ حديث ذكر فيها الصحيح وما يقاربه، وقد مكث أربعين سنة وهو يقرأ كتابه وينقح فيه، وقد عرضه على الإمام أحمد رحمه الله فاستجاده واستحسنه

وقد عد الخطابي سنن أبي داود أحسن رصفا وأكثر فقها من الصحيحين قال الإمام النووي: ينبغي للمشتغل بالفقه وغيره الاعتناء بسنن أبي داود وبمعرفته التامة فإن معظم أحاديثه يحتج بها فيه، مع سهولة تناوله وتلخيص أحاديثه وبراعة مصنفه واعتنائه وتهذيبه .

ثالثا- رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه

بعث أبو داود رسالة إلى أهل مكة جوابا على سؤال حول سننه ومنهجه فيه فذكر أهم خصائص كتابه ووازن فيها بين كتابه والكتب الأخرى في هذا الموضوع فكانت هذه الرسالة كالمقدمة للكتاب ومعبرة عن منهج أبي داود، وأهم ما جاء فيها:

١- يذكر في سننه أصح ما عرف في الباب، إلا إذا روى الحديث الواحد من وجهين صحيحين فإنه في بعض الحالات يقدم السند العالي على النازل وإن كان النازل أصح إسنادا، لكنها تقل عن عشرة أحاديث.

٢- سلك منهج الانتقاء والاختصار، فحرص أن تكون أحاديث الأبواب قليلة فيذكر في الباب الواحد حديثا أو حديثين، ومن أجل الاختصار أيضا كان يذكر موضع الشاهد من الحديث الطويل حتى يفهم موضع الفقه منه

٣ حاول أن يستوعب ويستقصي السنن قدر طاقته وحسب علمه، قال:" فإن ذكر لك عن النبي سنة ليس مما خرجته فاعلم أنه حديث واه، إلا أن يكون في كتابي من طريق آخر"

ويقصد كما هو الظاهر : إلا أن تكون السنة مروية عن صحابي آخر، ويكون أبو داود أخرجها عن غيره من الصحابة اختصارا.

٤- ذكر أنه يبين ما فيه وهن شديد، وما سكت عنه فإنه صالح.

٥- وما في سننه من الحديث أكثره من المشاهير - وهي الأحاديث التي اشتهرت وانتشرت ، قال : فإنه لا يُحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ويحي بن سعيد والثقات من أئمة العلم "

ونقل عن إبراهيم النخعي: كانوا يكرهون الغريب من الحديث وعن يزيد بن أبي حبيب إذا سمعت الحديث فانشده كما تنشد الضالة فإن عرف وإلا فدعه .

٦- وجد في سننه بعض الأحاديث التي فيها انقطاع ظاهر أو تدليس، ويلجأ إليها إذا لم يكن في الباب غيرها مثل روايات الحسن عن جابر، والحسن عن أبي هريرة، وهي قليلة في كتابه. - هناك أحاديث تركها لعلة فيها لأن من منهجه جمع الطرق حتى يعرف الصحيح من السقيم، فهناك أحاديث ظاهرها الاتصال لكنها معلة، ويعرف الخبير من الطرق الأخرى أنها غير متصلة. قال: مثل ما يروى عن ابن جريج قال: أخبرت عن الزهري؛ ويرويه البرساني عن ابن جريج عن الزهري، فالذي يسمع يظن أنه متصل، ولا يصح البتة، فإنما تركناه لذلك.

٧- وذكر أنه يقتصر على أحاديث الأحكام، قال: " وإنما لم أصنف في كتاب السنن إلا الأحكام، ولم أصنف كتب الزهد وفضائل الأعمال وغيرها، فهذه الأربعة آلاف والثمانمائة كلها في الأحكام أهـ

ما يستفاد من هذه الرسالة:

- تدل هذه الرسالة على اهتمام أهل عصره بكتابه، فاحتاجوا أن يسألوه عن منهجه فيه، بعد أن انتشر هذا الكتاب وتلقاه الناس بقبول حسن.

- كما تدل الرسالة على التفكير المنهجي لدى علمائنا واعتمادهم على قواعد وأسس في التصنيف.

وتدل على المستوى الرفيع من العلم والاطلاع والعناية الواضحة بمحتوى الكتاب وحسن الانتقاء

ونستفيد أيضا أن أبا داود ذو شخصية علمية متميزة حيث إنه يقرر مثلا أن الحديث الغريب لا يحتج به، فهو يعلن رأيه بوضوح مع الاستدلال على ذلك ونستفيد أن أبا داود عنده اتجاه فقهي قوي، حيث إنه اقتصر على أحاديث الأحكام، لاننا نعلم أن وضع الحديث المناسب في الباب المناسب لا يقدر عليه إلا من كان يملك حسا فقهيا وقدرة على الاستنباط.

قال ابن الصلاح في كلامه عن الحديث الحسن: ومن مظانه سنن أبي داود أي أن سنن أبي داود فيها أحاديث كثيرة من رتبة الحسن. قال العراقي تعقيبا ولم ينقل إلينا عن أبي داود هل يقول بذلك يعني الحسن الاصطلاحي - أم لا.

وقد حكى ابن كثير في مختصره أنه رأى في بعض النسخ من رسالة أبي داود ما نصه: " وما سكت عليه فهو حسن، قال ابن حجر : فهذه النسخة إن كانت معتمدة فهو نص في موضع النزاع فيتعين المصير إليه، ولكن نسخة روايتنا والنسخ المعتمدة يقصد ابن حجر أن الرواية المشهورة المعتمدة وما سكت عليه فهو صالح "، وهذه العبارة أعم من كلمة "حسن"، لأنه قد يكون أراد بكلمة " صالح " صلاحية التي وقفت عليها ليس فيها هذا الاعتبار، وفي الجملة فسنن أبي داود فيها كثير من الأحاديث التي هي في رتبة الحسن القاصر عن الصحيح، ولهذا روي عن أبي داود أنه قال : " ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه وما يقاربه .

شرط أبي داود في سننه

تقدم أن أبا داود يشترك مع النسائي في أنهما يستوعبان أحاديث أهل الطبقة الثالثة من الرواة عن الزهري، وهم الذين فيهم طول ملازمة للشيخ إلا أنهم لم يسلموا من النقد والجرح وأهل هذه الطبقة ينتقي منها مسلم صحيح حديثها وأما البخاري فإنه يعلق منها

كما يخرج أبو داود من مشاهير الطبقة الرابعة عند حاجته لذلك وهم التلاميذ الذين ليس لهم طول ملازمة ومع ذلك شاركوا الثالثة في أنهم لم يسلموا من النقد والجرح أما الضعفاء والمجاهيل والمتروكون وهم أهل الطبقة الخامسة فإن أبا داود مثل غيره من أصحاب السنن - يخرج أحاديثهم في المتابعات والشواهد أو إذا لم يجدوا في الباب غير أحاديثهم، باستثناء النسائي فإنه أشد تحريا وانتقاء

وقس على ذلك في منهج أبي داود في التخريج عن تلاميذ الشيوخ المكثرين.

وقد قال الحافظ ابن حجر - بعد أن بين طبقات الرواة عند مسلم وأنه يحتج بالقسم الأول من الرواة وينتقي من أحاديث القسم الثاني متابعات لأهل القسم الأول أو ما ثبت صحته لكثرة طرقه ومخارجه - قال : وهذا بخلاف أبي داود فإنه يخرج أحاديث هؤلاء في الأصول محتجا بها ولذا تخلف كتابه عن شرط الصحة ويقصد ابن حجر أن أبا داود يخرج أحاديث أهل الطبقة الثانية وهم الرواة الضعفاء لكنهم مشهورون ومكثرون مثل عطاء بن السائب ومحمد ابن اسحق وليث بن أبي سليم ومجالد بن سعيد، يخرج لهم محتجا بهم بخلاف مسلم الذي لا يخرج لهم إلا ما يكون متابعة لأهل القسم الأول الذين يحتج بهم وفي مواضع يسيرة. قول أبي داود وما فيه وهن شديد بينته، وما لم أقل فيه شيئا فهو صالح"

يفهم من عبارته أنه لا يبين ما فيه وهن غير شديد وهو الضعف اليسير ، وهذا يدل على أن ما يسكت عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي، إنما يدخل فيه الأقسام التالية:

١. ما هو صحيح، وبعضه في الصحيحين.

.. ما هو من قبيل الحسن لذاته.

.. ما هو من قبيل الحسن لغيره.

وهذان القسمان أغلب أحاديث كتابه ومنه ما هو ضعيف لكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالبا، وكل هذه الأقسام عنده تصلح للاحتجاج بها كما نقل ابن مندة عنه: أنه يخرج الحديث الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره، وأنه أقوى عنده من رأي الرجال. ال الحافظ ابن حجر : ومن هنا يظهر ضعف طريقة من يحتج بكل ما سكت عليه أبو داود، فإنه يخرج أحاديث جماعة من الضعفاء في الاحتجاج ويسكت عنها، مثل:

أحاديث ابن لهيعة، وصالح مولى التوأمة، وعبد الله بن محمد بن عقيل، ومولى بن وردان، وسلمة بن الفضل، ودلهم بن صالح وغيرهم، فلا ينبغي للناقد أن يقلده في السكوت على أحاديثهم ويتابعه في الاحتجاج بهم، بل طريقه أن ينظر هل لذلك الحديث متابع فيعتضد به أو هو غريب فيتوقف فيه.. وكذلك ما فيه من الأسانيد المنقطعة وأحاديث المدلسين بالعنعنة والأسانيد التي فيها من أبهمت أسماؤهم، فلا يتجه الحكم الأحاديث هؤلاء بالحسن من أجل سكوت أبي داود لأن سكوته يكون

١ - اكتفاء بما تقدم من الكلام في ذلك الراوي في نفس كتابه

وتارة يكون لذهول منه

وتارة يكون لشدة وضوح ضعف ذلك الراوي واتفاق الأئمة على طرح روايته..

وتارة يكون من اختلاف الرواة عنه، وهو الأكثر، فإن في رواية أبي الحسن بن العبد عنه من الكلام على جماعة من الرواة والأسانيد ما ليس في رواية اللؤلؤي، وإن كانت رواية اللؤلؤي أشهر، وقد يتكلم على الحديث بالتضعيف البالغ خارج السنن ويسكت عنه فيها ... فالصواب عدم الاعتماد على مجرد سكوته لما وصفنا من أنه يحتج بالأحاديث الضعيفة ويقدمها على القياس إن ثبت ذلك عنه.

وهذا جميعه إن حملنا قوله " وما لم أقل فيه شيئا فهو صالح على أن مراده أنه صالح للحجة وهو الظاهر

وإن حملناه على ما هو أعم من ذلك : وهو الصلاحية للحجة أو للاعتبار فلا يلزم منه أنه يحتج بالضعيف

ويحتاج إلى تأمل تلك المواضع التي يسكت عليها وهي ضعيفة، هل فيها أفراد أم لا ؟ إن وجد فيها أفراد تعين الحمل على الأول - صلاحية الاحتجاج، وإلا حملأهم شروح سنن أبي داود